

0352.02.2686

"Anwar Nusseibeh to "ad-Dustour " The Safe Borders Are the 47 Borders", a Clipping from ad-Dustour Newspaper, 11 December 1979

Issued on 11 December 1979, this document shows a clipping from ad-Dustour Newspaper titled "Anwar Nusseibeh to "ad-Dustour " The Safe Borders Are the 47 Borders".

انور نسيبة لـ "الدستور" الحدود الآمنة هي خطوط ٤٧ "من المسؤول اميركا الكونغرس ام اميركا البيت الابيض؟"

كتب محمد ابو غوش



وحول مدى انعكاس الواقع العربي على الوضع في الارض المحتلة قال السيد نسيبة نحن جزء من الامة العربية. وجزء من العالم العربي. نتفاعل ونتألم ونحمل الالام مع امنا ونحمل امنها.

الامم المتحدة. ومن اجل هذا رفضه الفلسطينيون رفضا كاملا. وأشار السيد نسيبة الى انه منذ العهد العمري لم يكن هناك يهودي واحد لكن العهد العمري اعطى الاديان الاخرى حرية العبادة

وحول تقييده لتراجع السلطات الاسرائيلية عن قرارها بابعاد السيد سام الشكعة وائر الضغط الشعبي والعالمي ووحدة رؤساء البلديات على هذا القرار قال السيد نسيبة:

ان القرار الاسرائيلي من اساسه خاطيء لا يستند الى اي اساس سياسي او قانوني. وماذا كانت تتوقع اسرائيل من جراء قرار ليس له اي مبرر؟ هل كانت تتوقع عدم وجود اي رد فعل؟

أكد السيد انور نسيبة (السياسي المعروف) انه لا يمكن التوفيق بين الحق العربي وباطل الاسرائيليين في المدينة المقدسة. قضية القدس هي قضية حق مثلما ان قضية فلسطين قضية حق.

واكد السيد نسيبة انه ليس هناك اي شيء في العالم يمكن ان يعزى اي مواطن عربي فلسطيني بالتدخل عن ارضه او قضيته.

وقال السيد نسيبة في حديث لـ "الدستور" قبيل مغادرته عمان عائدا الى الارض المحتلة بعد ان شارك في الندوة الدولية حول القدس التي عقدت في العاصمة البريطانية قبل ايام: يجب ان نصل الى حقا. ويجب ان نتوصل الى تحقيقه فالقدس بالنسبة اليها هي قضية حق وراث وحضارة. ولا يمكن التوفيق بين موقفنا العادل والموقف الاسرائيلي الذي لا يعترف بقضيتنا ولا بترائنا او حضارتنا.

وقال: ان السيادة على القدس لاصحاب البلاد الشرعيين وهم ابناء الشعب العربي الفلسطيني. فبمئات عصبة الامم المتحدة (٢٢) اعترف للفلسطينيين بسيادتهم منذ عام ١٩٢٢. ولكن شك الانتداب كان خطأ. وغير مقبول. لانه كان يتعارض مع عصبة

أنور نسييه — بقية

ويشكل واضح فالضغط الأميركي له حد ثم ينتهي. لاسيما أن أميركا مصالح معينة. وتخشى أن تتأثر هذه المصالح أن تجاوزت الحد المسموح. وضغطت أكثر. كذلك تدرك أميركا أن الإرادة العربية تستطيع أن تضغط على أميركا. لكن أيضا. تدرك أميركا أن هناك حدا بعيدا ينتهي عنده ضغط الإرادة العربية. واستدرك قائلا: كل ما يحدث الآن هو تآكل الموقف العربي. ثم تنازل تدريجي وإسرائيل لا تقدم أي شيء في المقابل.

وردا على سؤال حول تآكل الموقف العربي بسبب عدم تحديد مايريديون وما يطولون أجاب السيد نسييه: في مؤتمر قمة بغداد اتفق العرب على الحد الأدنى. وقبضت الدول العربية المعنية قرار ٢٤٢. حتى منظمة التحرير عتقا حددت قبولها بإقامة دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني يتم تحديده فقدا معناه أن العرب حددوا هدفهم. لكن إسرائيل لم تحدد هدفها وتوضح ماذا تريد؟ فحين لا نعرف الحد الشرقي لإسرائيل. فربما تملن إسرائيل غدا أن حدودها قد أصبحت حتى الخان الأحمر. أو ما بعد الخان الأحمر. وهي خطة يموه من إسرائيل. لأن إسرائيل دولة توسعية. ويخطئها هذه تترك العالم. فإسرائيل ليس لديها استعداد للتفكير حتى قرار ٢٤٢ بينما أعلنت الدول العربية المعنية عن امتعاضها للتفكير.

وردا على سؤال حول التكيف للصيغة القانونية التي تتجاوز قرار ٢٤٢ وتأخذ في الاعتبار المخبرات التي شهدتها الساحة الدولية لصالح القضية الفلسطينية قال السيد نسييه: «إنني أسأل أي شيء أكثر قانونية من حقي كواحد فلسطيني في بلدي وحقي في القيادة على بلدي حقي في الإقامة في بلدي.

حقي في ممارسة حقوقني السياسية والمدنية والدينية في بلدي. فما هو الأكثر قانونية من كل هذا؟ أي قانون يجيز لي التشرذم في المخيمات مقابل بعض المصاعف؟ فإذا كان البحث قائما على أساس وضع مبادئ عامة فعلى إسرائيل ومنظمة التحرير إقرار ذلك وفي ضمان أميركا والاتحاد السوفيتي إذا اقتضى الأمر.

وردا على سؤال للدكتور هل اعتبار الحل السليم بنشئل بالعودة لقرار التقسيم؟ قال: أن منظمة التحرير الفلسطينية هي صاحبة القرار في هذا. وأوضح السيد نسييه: «ليس ما نحتاجه هو وضع صيغ حلول لكن ما نحتاجه هو الالتزام بالقواعد الشرعية ومحاولة تطبيقها».

وحول تقييمه لمشروع اللورد كارادون الجديد حول القدس قال السيد نسييه: «لقد اطلعني اللورد كارادون على مشروعه الجديد حول القدس عندما زارني مؤخرا. لكن ليس هذا الذي يعنيه قرار ٢٤٢. لأنه لابد من أسس وقواعد. فلو أخذنا ٢٤٢ فإنه يتطلب الانحساب وليس تقسيمات معينة تتبع أطرافا معينة. وهو أمر لا يجوز. وإذا كان المقصود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. فهو أيضا ليس المطلوب. وهو يختلف عن هذا. ويشمل مناطق أخرى عدا القدس».

وكيف يمكن تصور حل مشكلة لاجئي عام ١٩٤٨؟ يجيب السيد نسييه: «حسب تصور الأمم المتحدة. للاجئين حق العودة. وليست العودة للضفة إنما العودة لبلادهم أو التعويض. وحرية الاختيار لهم وفق قرار (١٩٤٨) حتى لو كان تطبيقه معقدا».

وما هو تفسير مبدأ تقرير الفلسطينيين بحسب السيد نسييه؟ هو حق الفلسطينيين في أن يقرروا سياسيا ماذا يريدون. دون إكراه أو تدخل أو وصاية أو ضغط. وإذا أرادوا دولة فلسطينية. فهذا يجب أن لا يكون إلا في حالة التحرر الكامل.

وقال أن الولايات المتحدة الأميركية تملك وسائل الضغط على إسرائيل. ووسائل الضغط متنوعة. لكن أميركا تفعلها بتنوع. أميركا الكونغرس. أميركا البيت الأبيض. وهكذا. فهي واقعة تحت ضغوط متنوعة. وما يقوله الرئيس المصري من أن أميركا تملك ٨٩٩ من أوراق الحل فهو مبالغ فيه. إذ لا يمكن تجاهل دور الاتحاد السوفيتي في المنطقة. وكذلك الدول المعنية. وكذلك إرادة الشعب العربي. والشعب الفلسطيني.

واكده السيد نسييه: أن العوامل التي ذكرت. عوامل مؤثرة. بالقدر الذي نؤس بحققا. ونعمل على أساس سلامة هذا الحق.

لكننا لا نياس معها بلغ الوضع العربي. ولن تؤثر علما أية طليات في الواقع العربي. وإن كنت أتمنى أن تزول كافة أشكال التباين بين الأمة العربية.

وردا على سؤال حول توقعه لاجراءات أو خطوات إسرائيلية جديدة على طريق تمرير مؤامرة الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية وبخاصة عن طريق عزل قطاع غزة عن الضفة وتفتيك وحدة الشعب العربي الفلسطيني من الداخل. أجاب السيد نسييه: «المعروف عن إسرائيل العنا لا تعتمد وسيلة إلا وتلجأ إليها. لكنه في المقابل فإن الشعب العربي الفلسطيني يتفهم قضيتهم ومواقفهم تماما. ولن تتغير. وتعمما يعرف أين موقعه من كل الأحداث والمؤامرات.

وحول الدعوة لاستصدار قرار جديد عن مجلس الأمن. لصالح القضية الفلسطينية. بتجاوز قرار ٢٤٢ قال السيد نسييه: «أن قرار ٢٤٢ يعنى انحساب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي التي احتلتها مقابل إعلان انتهاء حالة الحرب التي أعلنتها الدول العربية. ولم يقل (الصلح). وهناك فرق بين الصلح وبين انتهاء حالة الحرب. والانحساب الكامل معناه انحساب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية بكاملها.

وهذا مقابل إعلان انتهاء حالة الحرب. أما في إطار الحل الشامل. فسلوك يتضمن عودة اللاجئين أو التعويض عنهم (كما جاء في القرار ١٩٩) والقرارات الأخرى الدولية التي تتعلق بالقضية الفلسطينية. وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم السياسي في إطار الحرية الكاملة دون تدخل أو ضغط أو وصاية».

وأن حق الفلسطينيين هو حق أساسي. والقدس العربية لا مساومة عليها.

واكده السيد نسييه مجددا أن قرار ٢٤٢ لم يوضع لحل القضية الفلسطينية. إنما لحالة طارئة نتجت عن حرب بين دول في المنطقة. ووضع أسسا معينة تتمثل في عدم جواز احتلال أراضي بالقوة ووجوب الانحساب من الأراضي التي احتلت إلى حدود سنة ومعترف بها.

وقدم السيد نسييه تفسيراً معاً للحدود الأمنية. فأوضح أن الحدود الأمنية والمعترف بها دوليا هي حدود التقسيم عام ١٩٤٧.

